بيان صحافي - للنشر الفوري

"الهيئة المنظّمة للاتصالات" تطلق تقريرها السنوي وموقعها الإلكتروني المتطوّر

باسيل: متفاهمون على السياسة العامّة وندعم استقلالية الهيئة وتعزيز إمكاناتها
شحاده: لدينا فرصة يجب ألا نضيّعها وعلينا الانتقال إلى مرحلة القرار والتنفيذ

وزير الاتصالات: الخصخصة ممكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية المقبلة إذا ما تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافرت القناعة السياسية عند كل الأطراف، وسنسعى لتأمينها

بيروت - الأربعاء 27 آب 2008 – قال وزير الاتصالات جبران باسيل إن الوزارة على تفاهم تامّ مع "الهيئة المنظّمة للاتصالات" (TRA) بخصوص السياسة العامة لتحرير قطاع الاتصالات في لبنان، مؤكّداً دعمه استقلالية الهيئة وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لها كي تقوم بالمهامّ الموكلة إليها بموجب القانون.

بدوره، إعتبر رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" (TRA) ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحاده أنه حان الوقت لتبني وتنفيذ خطة الهيئة لتحرير قطاع الاتصالات اليوم قبل الغد، ورأى أن "لدينا فرصة يجب ألا نضيّعها مجدداً كما حصل في السنوات السابقة، وبات علينا أن ننتقل من مرحلة الدعم في البيانات المتتالية إلى مرحلة أخذ القرار والتنفيذ".

ولفت إلى أن هذه الخطة ترتكز على 3 محاورٍ متوازية الأهمية والأولوية، تشمل تحرير قطاع الهاتف الخلوي، تحرير وتطوير خدمات "الحزمة العريضة" **(Broadband)** وتوزيعها، وترخيص المشغّل التاريخي "اتصالات لبنان".

وإذ أعلن بالمناسبة إطلاق موقع الهيئة الإلكتروني الجديد، "www.tra.gov.lb" بحلّة جديدة مطوَّرة، قال الدكتور شحاده "إن كل ما حقّقناه حتى اليوم نعتبره مرحلة تأسيسية أرسينا فيها الأنظمة الضرورية التي تحكم آليات العمل في قطاع الاتصالات. غير أن ما نطمح إليه هو أكثر بكثير من الواقع الحالي، لا سيما أن الإصلاحات الهيكلية الأساسية في القطاع لم تكتمل لغاية الآن، وهي تبقى أمراً جوهرياً لا بد من الوصول إليه، خاصة على مستوى إعادة هيكلة وزارة الاتصالات، ومن ضمنها إنشاء المديرية العامة للاتصالات، وإنشاء شركة "اتصالات لبنان" (Liban Telecom) وفقاً لقانون الاتصالات 431".

وكان الدكتور شحاده يتحدّث أمس في مركز "بيال" خلال لقاءٍ دعت إليه الهيئةُ حول إنجازاتها وخططها المستقبلية تحتَ عنوان "خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان"، ووزّعت خلاله التقرير السنوي الأوّل عن تقدّم عملها، بحضور وزير الاتصالات جبران باسيل والوزير السابق مروان حماده، ووزير الداخلية المحامي زياد بارود، وعدد من النوّاب، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أنطوان خير، والمدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، والمدير العام لوزارة الاتصالات رئيس "أوجيرو" بالوكالة الدكتور عبد المنعم يوسف، ورئيس محكمة

الوزير باسيل

بعد كلمة ترحيبية من أمين سر الهيئة المدير الإداري أمين مخيبر، كانت كلمة الوزير باسيل الذي استهلها بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبراً أن دورها مهم جداً وأساسي في مسألة تنظيم القطاع. وأشار إلى أن الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملاً نتيجة عدم تطبيق القانون 431 تطبيقاً تاماً.

وقال إن صلاحيات الهيئة واضحة بموجب القانون، وتسمح لها أن تكون السند الأساسي لتنظيم القطاع كما يجب، أسوة بما هو حاصل في معظم دول العالم.

ورأى أن المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون بشكل كامل، نتيجة عدم إجراء التعيينات اللازمة في شركة "ليبان تيليكوم"، ما سبّب الوضع الحالي المتّسم بالالتباس".

وأكد أن الوزارة تدرك تماماً طبيعة الصلاحيات الممنوحة للهيئة، و"نحن نعتبر أننا نمر بمرحلة انتقالية، ونتمنى خلالها استمرار التعاون بين الهيئة وكل المديرين بالوزارة، بانتظار إجراء تعيينات "ليبان تيليكوم"، بما يؤدي إلى تفاهم على كل شيء بخصوص الصلاحيات والواجبات"، لكنّه شدّد قائلاً "نحن متفقون مع الهيئة على السياسة العامة لقطاع الاتصالات".

وتحدّث عن خصخصة قطاع الهاتف الخلوي، فقال "إن هذا الأمر بديهي وأساسي، ولا أحد يناقش فيه، باعتباره أمراً أساسياً بالنسبة إلى الدولة، والسير بالمسار الإصلاحي بموجب "باريس_3"، وهذا أمر مساعد للاقتصاد الوطني، وسيكون له انعكاسات مفيدة على المستهلك من خلال توفير خدمات عالية المستوى بأسعار أقل، والطريق الأقصر هو خصخصة الهاتف الخلوي".

وعن تحرير القطاع، قال الوزير باسيل "نحن متّفقون على هذا الأمر، وعلى تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات والاستفادة من المهارات اللبنانية الموجودة في الخارج، وهذا أمر يمكن تنفيذه، خاصة أن الهيئة المنظّمة تعدنا بتكثيف عملها على توزيع التردّدات وإصدار التراخيص لشركات نقل المعلومات".

وأردف "هذا ما يوجب على الوزارة تأمين سعات محلية ودولية أكبر بكثير من تلك المتوافرة اليوم. لقد بدأنا بكل التحضيرات وخلال الأسبوع الجاري أو أول أيلول المقبل، سيكون لدينا سعات إضافية تؤمّن للسوق كل ما هو مطلوب".

وقال "هذا أمر مفيد جداً، إلى جانب الكابلات الدولية التي ستعمل ابتداء من 2010، وحتى ذلك الحين سوف نسعى لتأمين السعات المطلوبة. هذا بالنسبة إلى موضوع الحزمة العريضة".

وفي موضوع شركة "ليبان تيليكوم"، قال الوزير باسيل "هذا ليس خياراً، بل نصّ عليه القانون، وعلينا تطبيقه، لكنه ينتظر التعيينات التي يجب أن نضعها في إطارها السياسي كي تتم، ونتمنّى أن تكون الكفاءة هي الأساس، وسنعرض على مجلس الوزراء أهمية إجراء التعيينات، لأن لا تنافس حقيقياً في السوق من دون هذه الشركة وإعطائها كل الفرص للانطلاق. ويجب أن تكون لها الأولوية في هذا المجال، ولا يعني ذلك احتكاراً وحدّاً من المنافسة العادلة، بل هي المشغّل الوطني الذي يجب أن يكون عنواناً كبيراً، وما يوجد عندنا من كفاءات يعطيها فرصة للتميّز بدور ريادي على مستوى المنطقة".

وتابع أن "هذه خطوط عريضة نحن متفاهمون عليها مع الهيئة المنظّمة للاتصالات، وأتمنى ألا يكون في هذا القطاع أحد لديه رأياً آخر بهذا الشأن".

وأردف "سنعمل معاً لنعطي الهيئة الإمكانات لعملها، وسنمنحها قدرات أكبر من تلك المعطاة لها اليوم. ولتسهيل عملها سنؤمّن لها الإمكانات لأن المطلوب منها كثير جداً، وهي تحتاج إلى الإمكانات كي تحققه، لا سيما أنها هيئة مستقلة ويجب أن تكون لديها هذه الإمكانات".

واستطرد يقول "إن التفاهمات مع الهيئة المنظمّة في هذه المرحلة ستأتي بصورة طبيعية، وسنمضي على هذا الطريق".

وقال وقد وعدتنا الهيئة بإنجاز توزيع التردّدات وجهوزيتها لمنح التراخيص اللازمة لكل الشركات قريباً، ولا تزال تراخيص الحزمة العريضة الوطنية اليوم قيد النقاش".

وأشار إلى الجهود المشتركة التي بذلتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة في موضوع حماية المستهلك، لا سيما لجهة السوق السوداء في البطاقات المدفوعة سلفاً"، مضيفاً "في موضوع التشويش الحاصل يفترض أن ننكّب معاً وسريعاً على معالجته لأنه يهرّب كثيراً من المداخيل".

وفي ملف مراكز الاتصال الدولي (International Call Centers)، قال الوزير إن "ثمّة تفاهم قائم مع الهيئة المنظّمة في هذا الشأن، وعلى مقدّمي الطلبات أن يستعدّوا قريباً لأن طلباتهم ستُبتّ. وهذا أول إنجاز حققناه بالتعاون مع الهيئة، وسيُعلن عنه قريباً جداً".

وختم بالقول "نتمنّى أن نعطي الإشارات الإيجابية لكافة العاملين في القطاع. نحن في صدد ورشة عمل حقيقية، ستودي إلى تحقيق معدّلات نمو عالية في اقتصادنا، وسنمضي بالتعاون مع الهيئة والقطاع الخاص في هذا المسار".

شحاده

وكان الدكتور شحاده استهل اللقاء بشكر الحكومة السابقة "التي قُدِّر لها أن تكون السلطة التنفيذية التي أدخلت قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنيّ في مرحلة إعادة هيكلته وتحريره، من خلال تعيينها مجلسَ إدارةِ "الهيئة المنظّمة للاتصالات" (شباط 2007)، وتأمينها الاحتياجاتِ الضروريةِ لتأسيسِها وانطلاقتِها، وإطلاقها عملية تحرير هذا القطاع الحيوي".

وخصّ بالشكرِ وزير الاتصالات السابق مروان حماده، "على الدورِ المهمّ الذي اضّطلع بهِ في هذا السياق، والذي دعم مبادراتنا على الدوام بالرّغم منَ الظروفِ القاسيةِ التي كانَ البلدُ يكابدُها في تلكَ الفترة". وعبّر عن تقديره "لِمَا ورَدَ في البيانِ الوزاريّ لحكومةِ الإرادةِ الوطنيةِ الجامعة، التي نالت ثقة المجلسِ النيابيّ بأغلبيةٍ كبيرة، مِنَ اعتبارِها قِطَاعَ الاتصالاتِ محرّكاً أساسياً للاقتصاد الوطني، يُسهمُ في تعزيزِ الإنماءِ المتوازن، وتشديدِها على الالتزامِ بتحريرِ قطاعِ الاتصالاتِ وفتحِ السوقِ أمامَ الاستثمارِ الخاصّ وأمام المنافسة، معَ تعهّدِها حماية حقوقِ المستهلكين".

ووجّه الدكتور شحاده تنويهاً خاصاً إلى وزيرِ الاتصالات جبران باسيل، "الذي أبدى، خلال فترةٍ وجيزةٍ من تولّيه مقاليدَ الوزارةِ، ديناميةً عاليةً في التعاطي معَ مختلفِ الملفاتِ المطروحةِ أمامَه في هذا المجال، والذي لا يدخّر أيّ جهد لمؤازرتنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها معاً، ونأمل أن يؤدّي التعاون الوثيق بيننا إلى إنجاز الكثير مما جاء في البيان الوزاري من أهدافٍ طموحة".

وبعد إشارته إلى "الدورِ الإيجابي المؤثّرِ والمميّزِ الذي تقوم به وسائلُ الإعلامِ، مكتوبةً ومرئيةً ومسموعةً" منوّهاً على وجه الخصوص بالإعلاميينَ الاقتصاديين، قال الدكتور شحاده "نعتقد أن مسؤوليةً تاريخيةً ملقاةٌ اليومَ على عاتقِ الوزير باسيل، كما على الحكومةِ مجتمعةً، فهي التي أكّدت في بيانها الوزاري أنها سوف تكون حكومة فاعلة لا مرحلية وحسب، وإذا ما قُدِّرَ لها تطبيق ما ورد في بيانها، فسوف تترك أثراً إيجابيّاً كبيراً في مستقبل قطاع الاتصالات والاقتصاد الوطني".

وأوضح أن "اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلّم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية، التي يبقى دورها فاعلاً في الإصلاحات

وأردف أن "لبنان، الذي كان بلداً يتصدّر كل دولِ المنطقةِ مستوىً في ميدانِ الاتصالاتِ قد أصبح اليومَ في ذيلِ اللائحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر معدلات الاختراق المتدينة (فهي لا تتخطى 20 في المئة في سوق الهاتف الثابت، و30 في المئة في سوق الهاتف الخلوي)، وعدد الخدمات المتوافرة ونوعيتها، وتأخير تقديم الخدمات الجديدة، ونسبة السعر إلى الجودة".

واستطرد قائلاً "تآكلت الشبكات المتوافرة بسبب قلّة الاستثمار وضعف المنافسة. وفي غياب خدمات متطورة، بتنا نعاني نوعية متدنية بأسعار مرتفعة، عوضاً من أن نتمتع بنوعية مرتفعة وأسعار منخفضة. وفي غياب هيكلية حديثة ترعى تطوير القطاع، بات السؤال المطروح اليوم هو: هل بإمكاننا الانتقال سريعاً بلبنان من موقعه الحالي إلى مركز الصدارة الذي كان يحتله سابقاً، اعتماداً على شبكات اتصالات حديثة ومتطورة؟ وهل بإمكاننا اجتذاب الاستثمارات بمئات ملايين الدولارات، وخلق آلاف من فرص العمل للشباب اللبناني؟".

وأكّد الدكتور شحاده أن "بإمكان الهيئة أن تُجيبكم بنعم، بإمكاننا تحقيق ذلك، لأننا نملك خطة واضحة، مبنية على تجارب عالمية نطرحها عليكم اليوم بخطوطها العريضة بعد أن كنَّا قد طرحناها للاستشارة العامَة في نيسان 2008 تحت عنوان "برنامج تحرير قطاع الاتصالات"، لكن الهيئة، وحدها، برغم الجهود الجبارة التي قامت وتقوم بها، تحتاج إلى دعم الجميع، وإلى شروط موضوعية يتوجّب على كافة الشركاء تأمينها".

وتابع يقول "بإمكان الهيئة أن تعدكم بأنّكم، خلال شهرين أو ثلاثة من البدء بتنفيذ هذه الخطة، ستلمسون الفرق بالنوعية وبالسعر. كما أنّه خلال سنتين كحدّ أقصى، ستتطور الشبكات، وبالتالي، ستتنوع الخدمات المتوافرة، والسعات التي ستحصلون عليها. وسيكون لذلك أثر إيجابي في الاقتصاد، لأن التجارب الدولية أثبتت أن اختراقاً إضافياً في استخدام "الحزمة العريضة" بواقع 20 في المئة ينتج نمواً نسبته 0.6 في المئة في الناتج المحلي المجمل، في حين أنّ كل زيادة نسبتها 10 في المئة في معدّلات استعمال الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدّي إلى زيادة نسبتها 1.2 في المئة في الناتج المحلي المجمل".

وفي السياق عينه، قال "بإمكاننا أن نعدكم، أنه، مع انتهاء الخطة الخمسية، نكون قد أعدنا لبنان إلى مركز الصدارة في المنطقة، وبتنا نسهم في إعادة الشباب اللبناني إلى بلده. وقد وضعنا لهذا الهدف خطة متوسطة الأمد تمتد على فترة السنوات الخمسة المقبلة، تتيح للبنان، إذا ما تمَّ تطبيقها، العودة إلى مركز الصدارة الإقليمي الذي كان يحتله، معتمداً على سوق اتصالات تنافسية، عادلة ومزدهرة، تكون بحد ذاتها المحرّك الأساسيّ لزيادة الإنتاجية وللنمو الاقتصادي".

3 محاور أساسية

ثم تناول الدكتور شحاده 3 محاور اعتبرها أساسية لعمل الهيئة، وتناول في **المحور الأول** ملف **الهاتف الخلوي**، حيث قال إن الهيئة تعمل على تحرير السوق وإدخال المنافسة إليها عبر عملية الخصخصة والتحرير. وقد وضعت الهيئة، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للخصخصة ووزارة الاتصالات، دفتر الشروط واقترحت آلية شفّافة وتنافسيّة لخصخصة الخلوي تؤمّن أعلى مردود للخزينة، وأعلى درجات المنافسة، ومشاركة واسعة للجمهور اللبناني عبر الاكتتاب العام بأسهم الشركات التي ستشملها الخصخصة.

وقال إن "الهيئة، إذ تلتزم بالخصخصة، تؤكّد أنه إذا ما قرّرت الحكومة خلال الأسابيع القادمة خصخصة الهاتف الخلوي، فستظهر نتائج الخصخصة في ربيع عام 2009، بما ينعكس انخفاضاً جذريّاً في الأسعار وتحسين نوعية الخدمات وضخ استثمارات ضخمة في البلد. ونحن على

وإضافة إلى الشركتين الفائزتين بالمزايدة العالمية، أوضح الدكتور شحاده أن المشغّل الوطني سيحصل، فور تشركته، على رخصة لتقديم خدمات الخلوي و قد بدأت الهيئة بإصدار الأنظمة التي ستؤمّن لشركة "اتصالات لبنان" فرصة للمنافسة، ومن أهمها التجوال الوطني **(National Roaming)** وخدمة نقل رقم الخلوي **(Mobile Number Portability)**.

وعلى ضوء معطيات السوق الجديدة، وإذا ما تبيّن للهيئة أن المنافسة بين 3 مشغلين لم تؤدّ بالسرعة المطلوبة إلى تحسّنٍ جذريّ في التغطية والنوعية والأسعار، أعلن الدكتور شحاده أن الهيئة سوف تدرس إمكانية إصدار تراخيص لمشغلين افتراضيين **(MNVO)**، إصدار تراخيص جديدة ومنها تراخيص لاستعمال تقنيات منافسة للخلوي. كما تنوي إصدار تراخيص لمشغلين افتراضيين. وستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان النتائج المرجوّة.

وفي **المحور الثاني**، تطرّق الدكتور شحاده إلى موضوع **"الحزمة العريضة" (Broadband)**، حيث تعمل الهيئة على 3 مبادرات رئيسية تساعدها على تحقيق منافسة في خدمات "الحزمة العريضة":

1. إعادة إصدار تراخيص مقدّمي خدمات الإنترنت **(ISP)** ومقدّمي خدمات **نقل** المعلومات **(DSP)** الحاليين، ولكن بصيغة جديدة، وفقاً للقانون 431، وقد تم ذلك في نيسان 2008، وتمكين هؤلاء المقدّمين ومنحهم ثباتاً وأماناً واستقراراً تشريعياً، لمساعدتهم على زيادة استثماراتهم، ونحن نفتخر بهذه الشركات اللبنانية، ونعوّل عليها كثيراً لانطلاق المرحلة الجديدة لتحرير القطاع.
2. إطلاق مزايدة عالمية لتراخيص "الحزمة العريضة" الوطنية، **National Broadband) Licenses)** في أواخر عام 2008 لتشمل شبكة وطنية ومعابر اتصال دولية **(International Gateway)**، ومن شأن ذلك أن يؤمّن، على نحو تنافسي، شبكات حديثة وشبكات بيانات عالية السرعة. كما أن الترخيص لهذه الشركات سيجعلنا ننجز شيئاً مميّزاً غير متوافر اليوم في لبنان.
3. فتح المجال أمام شركات جديدة لدخول السوق عبر نظام ترخيص مفتوح أمام الجميع دون قيود مما يمكّن هذه الشركات من تقديم جميع خدمات النفاذ (باستثناء تلك التي تتوجب ترخيصاً خاصاً كالهاتف الثابت والخليوي والحزمة العريضة على المستوى الوطني) وبالتالي، منافسة مقدّمي الخدمات الحاليين بعدلٍ ومساواة. وسوف تبدأ الهيئة بمنح تراخيص النفاذ الجديدة خلال الفصل الرابع من العام الجاري.

وفي **المحور الثالث** المتعلق بشركة **"ليبان تيليكوم"**، شدّد الدكتور شحاده على حرص الهيئة على إنشاء الشركة، وعلى تأمين كل شروط نجاحها من خلال الترخيص والأنظمة، ومن ذلك تأمين تردّدات خاصة بها كي تقدّم خدمات الجيلين الثاني والثالث، إضافة إلى تخصيص نحو مليوني رقم للخدمات الخلوية، وإصدار الأنظمة التي ستسمح لشركة "اتصالات لبنان" بمنافسة المشغّلَيْن الآخريْن بسرعة وفعالية، ومن أهمها التجوال الوطني **(National Roaming)** وخدمة نقل رقم الخلوي **(Mobile Number Portability)**.

وقال "هذا ما نحضّر له التزاماً منّا تجاه شركة "ليبان تيليكوم"، ونحن على استعداد لنبحث مع إدارتها الجديدة تأمين فرص نجاحها في سوق تنافسية. وإن التسريع في عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة "اتصالات لبنان" سيؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة قيمة الشركة وإرساء

..وبعد

وفي معرض الحديث عن تحرير قطاع الاتصالات، قال الدكتور شحاده إن الهيئة وضعت الخطة بعد أن أطلقت عملية استشارات عامة حولها في الأشهر الماضية. وأوضح "هنا يهمّني أن أؤكد على شفافية وديمقراطية تعاطي الهيئة مع الأمور التنظيمية. فقد طرحنا للاستشارات العامة جميع قواعد التنظيم الأساسية، واستلمنا التعليقات عليها من الشركاء الرئيسيين في القطاع، وأخذناها بعين الاعتبار في الصياغة النهائية. نذكر من هذه الأنظمة على سبيل المثال لا الحصر، نظام حماية المستهلك، ونوعية الخدمة، والمشاركة في الوصول إلى البنية التحتية، ونظام التسعير، والجدول اللبناني الوطني لتوزيع الترددات، ومخطط الترقيم، بالإضافة إلى إصدار نظامي "الترابط" و"القوة التسويقيّة" بصيغتيهما النهائيتين".

وأشار إلى أن هذه الأنظمة وُضعت مع الأخذ في الاعتبار "أفضل المعايير العالمية المتعلقة بتنظيم خدمة الاتصالات وإدارتها" (كما ورد في المادة الخامسة (2) من قانون الاتصالات).

وقال "يجب ألا ننسى أن الهيئة، بموازاة هذا العمل التنظيمي البحت، وبالإضافة إلى تحضير وتنفيذِ المهامّ الموكلةِ إليها بموجب القانون، كانت تقوم في الوقت ذاته ببناء المؤسسة، وقد سعينا ونسعى إلى بناء مؤسسة نموذجية تصلح مثالاً لهيئات منظمة لاحقة قريباً في قطاعات مختلفة، منها الكهرباء والطيران المدني وغيرها. وكمثال على الآليات التي وضعناها داخلياً، أود الإشارة إلى نظام إدارة أموال الهيئة الذي اعتبر نموذجاً لأعلى درجات الشفافية والمحاسبة والمساءلة من قبل وزارة المال".

وأضاف "لقد نجحنا في تثبيت استقلاليتنا وإصدار توجيهات راسخة للتعامل مع شركائنا، بالرغم من الظروف السياسية والأمنية الصعبة، وذلك من خلال مبادرات عدّة اتخذناها، كما استفدنا من دعم دولي كبير، حيث استطعنا الحصول على تعهدات مالية من مانحين دوليين بعد موافقة مجلس الوزراء عليها".

وبعدما نوّه بعمل فريق الهيئة "الصغير بعدده، الكبير بخبراته وإمكاناته وطاقاته"، قال الدكتور شحاده "حرصت الهيئة، إلى جانب بناء تنظيمها المؤسساتي وتأكيد استقلاليتها، على التنسيق والتعاون مع المؤسسات والإدارات الحكومية المعنية بالقطاع، منها على سبيل المثال لا الحصر: وزارة الدفاع، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة الإعلام، وزارة المال، الجمارك، النقل البحري، مديرية الطيران المدني وغيرها. وقد شكّلنا مع هذه الإدارات لجان تنسيق ومتابعة".

أما بالنسبة للتعاون مع وزارة الاتصالات، فقال الدكتور شحاده إنه "كان جارياً على قدم وساق، تطبيقاً للقانون 431 القاضي بانتقال مهام الوزارة التنظيمية إلى الهيئة. وقد أعاد هذا القانون صياغة دور الدولة في قطاع الاتصالات من منظار جديد، بحيث تتولى الوزارة وضع السياسات العامة بناءً لدراسات تعدّها الهيئة، وترفع تراخيص مقدّمي خدمات الاتصالات إلى مجلس الوزراء وفقاً لدفتر شروط تُعدّه الهيئة، لا سيما بالنسبة لخدمات الهاتف الخلوي والثابت والدولي. كما حفظ القانون للوزارة دوراً مهمّاً داعماً لعمل الهيئة ومراقباً لها، في ما يتعلق بالموافقة على ميزانيتها السنوية، ناهيك عن دورها التشريعي المهمّ لا سيما ما يرتبط منه بتحديد بدَلات استعمال التردّدات اللاسلكية".

وتابع يقول "بالرغم من التقدّم النسبي الذي أحرزناه على هذا المسار، خصوصاً ما يتعلق منه بتسهيل عملية نقل المعلومات المتعلقة بمهام الهيئة (من إدارة الطيف وإصدار التراخيص ومنح أذونات الاستيراد)، إلا أنه لم يتيسر إنجاز كافة مراحل عملية الانتقال هذه".

وقال أيضاً "سنمضي قُدُماً في هذا النهج، وسوف نعمل على نحوٍ وثيقٍ مع وزارة الاتصالات للانتهاء من هذه المرحلة الانتقالية بشكلٍ فعالٍ وسريعٍ لا يؤثر سلباً في أصحاب الحقوق في قطاع الاتصالات. وقد سبق لدولة رئيس الحكومة الأستاذ فؤاد السنيورة ووزير الاتصالات المهندس جبران باسيل، تأكيد دعمهما لهذه العملية واستعدادهما لإصدار التعاميم والمراسيم والقرارات الضرورية لتمكين الهيئة من مزاولة جميع المهامّ التنظيمية التي أناطها بها القانون. وهذا ما يعتبر بالنسبة إلينا أمراً غاية في الأهمية لتأمين أفضل الخدمات للمتعاملين معنا، ولتحصين استقلالية الهيئة قانوناً وممارسةً".

وتعهّد الدكتور شحاده "المثابرة في جهودنا خلال المرحلة المقبلة، لخلق الإطار الذي يمكن لبنان من تحقيق وثبة نوعية، مستعيداً مركزه الرئيسي في سوق الاتصالات على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، نحن ملتزمون إعادة هيكلة السوق وإصدار أفضل الأنظمة ووضعها قيد التنفيذ، هادفين في ذلك لإعادة لبنان إلى مركز الصدارة في تطوّر الخدمات الخلوية وخدمات "الحزمة العريضة" وتوسيع دائرة انتشارها خلال السنوات العشر المقبلة".

وأكّد قوله "كما أنّنا، من خلال ذلك، واثقون من قدرتنا على جعل قطاع الاتصالات محرّكاً لخلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في لبنان، وإضافةً إلى جعل القطاع حافزاً لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم الأعمال اللبناني".

وختم الدكتور شحاده كلمته بالقول "بإمكاننا، إذا ما تضافرت الجهود، أن نقفز بلبنان، قفزة واحدة، عشر سنوات إلى الأمام، أي عشر سنوات في عشرة أشهر.. بإمكاننا أن نجعل من الاتصالات المحرّك الأساسي للدورة الاقتصادية، تماماً كما نجحت في ذلك قبلنا بلدان عدة. فلدينا كل ما يلزم من الكفاءات والطاقات والإرادة والأطر التشريعية والقرار السياسي، والأهم من كل ذلك، لدينا القيم، ولدينا الإيمان بقدرتنا على إنجاز خططنا الطموحة.. معاً، ويداً بيد، سنعيد لبنان منارة للشرق ومركزاً للإبداع، كما عهدناه وكما نسعى إليه دائماً".

حوار

ثم جرى حوار بين الوزير باسيل والدكتور شحاده مع الحضور، أكد خلاله الوزير أن الخصخصة ممكن أن تتم قبل الانتخابات النيابية المقبلة إذا ما تم الاتفاق على دفتر الشروط وتوافرت القناعة السياسية عند كل الأطراف، "وسنسعى لتأمين هذه القناعة".

وردّاً على سؤال طرحه الدكتور عبد المنعم يوسف حول إمكانية تطبيق خطة الهيئة المنظّمة في ظل غياب "ليبان تيليكوم"، قال الدكتور شحاده "قلنا أنه من الإصلاحات الهيكلية تعيين مجلس إدارة "ليبان تيليكوم"، وهذا أمر أساسي، لكن ثمة جانب قانوني في سؤالك، ونحن نعتبر أن ما لدى "أوجيرو" و"ليبان تيليكوم" هو ملك الدولة العام، لا سيما المسالك والمجاري والأملاك، وبالتالي هي ملك لكل اللبنانيين، وعلينا أن نفعّل هذه الأملاك ونستثمرها"، مشيراً إلى أن القانون يحدد كيفية استخدام الأملاك العامة، وقد لحظ قانون الاتصالات آلية لاستثمارها من قبل القطاع الخاص".

وردّاً على سؤال آخر، قال الوزير باسيل "لن أعمل شيئاً على حساب "ليبان تيليكوم"، لأني حريص عليها، وسنؤمّن لها كل الظروف والمناعة لتكون انطلاقتها جيدة، وهذا تعهّد منّي كوزير للاتصالات".

وبعد ذلك، قطع الوزير باسيل والدكتور شحاده قالب حلوى أُعدّ بالمناسبة، قبل أن يتوجه الجميع إلى مأدبة الغداء.

---------- إنتهى بيان "الهيئة المنظّمة للاتصالات"